المخطط الاستعجالي تجاهل محاربة الأمية

اكتفى بالدعوة إلى بلوغ نسب معينة لاستكمال سنوات الدراسة دون تكرار في أفق 2010

(أرشيف)

طفت أمية الكبار وعدم تمدرس الصغار واليافعين وانقطاع أعداد كبيرة منهم عن الدراسة على السطح، إذ أصبحت تشكل كوابح حقيقية تحول دون تحقيق الأهداف التي سطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والهادفة إلى القضاء النهائي على الأمية في بلادنا في الآجال القريبة.

من جهتها، كشفت حصيلة التجارب الميدانية التي رامت تقليص نسبة الأمية في بلادنا (منذ حصول المغرب على الاستقلال إلى اليوم) فشل كل المبادرات المتعاقبة على تدبير شؤون منظومة التربية والتكوين، إذ كانت سعت إلى وضع حد نهائي لآفة الأمية التي تنخر كيان فئات عريضة من أبناء المجتمع في غياب رؤية إستراتيجية تستحضر إكراهات الواقع المتعدد وتقترح الحلول الممكنة لتجاوز معضلة الأمية.

وكانت التقارير الدولية التي أنجزت حول مؤشر التنمية في بلادنا مفاجئة وصادمة في الآن نفسه، إذ شكل تقرير البنك الدولي صفعة حقيقية للمسؤولين عن السياسة الحكومية الذين سارعوا في تقريرهم السنوي للمجلس الأعلى للتعليم إلى الإقرار، بمرارة لم يستطيعوا إخفاءها، بفشل كل الرهانات الكمية والنوعية التي طبل لها ما سمي ميثاقا وطنيا للتربية والتكوين قبل ثماني سنوات.

وأكدت المعطيات الإحرائية أن المغرب ما زال يحتل مراتب متأخرة في سلم التنمية البشرية (الرتبة 124) مقارنة مع دول عربية وأخرى إفريقية لا تتوفر إلا على إمكانيات بسيطة، لكنها تحتل مراتب متقدمة، ما طرح أسئلة كبرى حول المنهجية المعتمدة من قبل الحكومة التي وضعت إستراتيجية لمحاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية وخصصت لها إمكانيات مادية هائلة لإدماج المستفيدين في محيطهم السوسيو اقتصادي بهدف دعم المسلسل الديمقراطي الذي يعرفه المغرب.

ونظرا لأن آفة الأمية باتت تشكل هاجسا يقض مضجع كل فعاليات المجتمع المغربي، وكذا المسؤولين عن وزارة التربية الوطنية الذين تعاقبوا على معالجة هذا الملف، أفردت الوزارة الوصية على قطاع التعليم بابا خاصا في الدعامة الثانية من الميثاق الوطني للتربية والتكوين أسمته «محاربة الأمية والتربية غير النظامية» وأكدت ديباجته أن محاربة الأمية تعد إلزاما اجتماعيا للدولة، وتمثل عاملا محددا للرفع من مستوى النسيج الاقتصادي والاجتماعي والموارد البشرية ومواكبة تطور الوحدات الإنتاجية، لذا وضع المغرب هدفا إستراتيجيا لتقليص النسبة العامة للأمية إلى أقل من 20 في المائة في أفق عام 2010، على أن تتوصل الجهود إلى محو شبه تام لهذه الآفة في أفق سنة 2015.

مرت سنوات على عشرية إصلاح منظومة التربية والتكوين، وتم تفعيل آليات الإستراتيجية الجديدة لمحاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية، إذ رصدت الدولة مبالغ مالية ضخمة وتلقت الحكومة دعما ماليا من دول أوربية بناء على شراكات تروم وضع برامج استباقية وأخرى علاجية لمحاربة الأمية وتجفيف منابعها، وانخرطت فعاليات المجتمع المدني بعدما أدركت أن الدولة غير قادرة وحدها على تحمل مسؤوليتها في ملف تشعبت خيوطه، وتعاقدت الوزارة مع شركاء آخرين آملة أن تجتث الأمية من جذورها، لكن تقريري المجلس الأعلى للتعليم وكذا صندوق النقد الدولي أصابا قطاع التعليم بصدمة عنيفة هزت كيان مدبري برامج منظومة التربية والتكوين، وأعادا عقارب الساعة إلى بدايتها بعدما تأكد بالملموس أن المواعد التي حددها الميثاق الوطني للقضاء النهائي على الأمية يصعب تحقيقها في أوانها المحدد.

وكانت مشاريع المخطط الاستعجالي فرصة ثانية لتدارك ما لم يتم تحقيقه، إذ انطلق طموح جديد يروم إعطاء الإصلاح نفسا جديدا، بالاعتماد على مرجعية تمتح من توجيهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مع تبني منهجية جديدة تشكل قطيعة تامة مع الممارسات السائدة.

واستحضارا للمعطيات الجديدة التي وردت في المخطط الاستعجالي، تم تحديد مجالات التدخل والمشاريع ومخططات العمل والجدولة الزمنية، إضافة إلى الموارد التي يتعين تعبئتها للنهوض بقطاع محاربة الأمية الذي أصبحت برامجه تدور في حلقة مفرغة.

وسجل المتتبعون للشأن التربوي ببلادنا ملاحظة أساسية، تتمثل في أن المخطط الاستعجالي لم يفرد في مشاريعه 23 ولو بابا واحدا، يتحدث فيه بلغة واضحة عن ملف محاربة الأمية، إذ لم يضع في مقاربة الجديدة رؤية تطرح الحلول الممكنة لتجاوز نواقص الماضي وتستشرف المستقبل بلغة واقعية تستحضر الإمكانات المتاحة، وتقترح سبل الخلاص من براثن آفة استحكمت طوقها حول عنق مجتمع يحذوه أمل تعليم كافة أبنائه وتخليصهم من ربقة الأمية التي تضرب أطنابها في صفوفهم.

مقابل ذلك، حدد المخطط الاستعجالي، عندما إثارته مشكلة التسرب والهدر المدرسيين (التربية غير النظامية) وبالضبط في المشروع 5 الذي خصصه لمحاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة، مواقيت لتقليص نسب الهدر المدرسي، وكذا الحلول الممكنة للحد من أسباب الفشل الدراسي للتلاميذ، إذ دعا إلى بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائي دون تكرار بنسبة تصل إلى حدود 90 في المائة بالنسبة لفوج سنة 2009-2010.

كما دعا إلى بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الثانوي التأهيلي الإعدادي دون تكرار بنسبة تصل حدود 80 في المائة بالنسبة لفوج 2010-2009 مع وضعه تدابير صارمة لمحاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة.

لم يخف المهتمون بملف محاربة الأمية قلقهم وانزعاجهم من عدم ورود مشروع خاص يضع الخطوط العريضة للمقاربة الجديدة التي تبناها المخطط الاستعجالي الذي راهن على معالجة الإشكاليات الأفقية والعمودية لمنظومة التربية والتكوين، بإعطاء نفس جديد لأوراش الإصلاح التي كشفت نتائجها، أنها لم تتمكن من وضع يدها على مكامن الخلل، ما يسمح لمدبري المنظومة بإيجاد الدواء الناجع للعلل المستشرية والنهوض بأوضاعها المتردية.

ويبقى « الأمل « معقودا على إنشاء الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية التي تم التداول في شأنها في أكثر من مجلس للخروج من حالة الركود التي يعيشها ملف محاربة الأمية، إذ رغم الضبابية التي ما زالت تلف مصير الوكالة وكذا الجهات التي تسند لها أمور تدبيرها وتسييرها، فإن الإسراع في إخراج الوكالة إلى الوجود يسرع من وتيرة القضاء على آفة الأمية التي ما زالت تقف حجرة عثرة أمام كل الجهود لبناء مغرب جديد وحدائي.

سعيد فالق (بني ملال)

برنامج محو الأمية يصطدم بعدة إكراهات بالحسيمة

مؤطرو الحملات بالمنطقة عبروا عن عدم رضاهم عن ظروف الاشتغال والتعويضات

تعترض برنامج محو الأمية والتربية غير النظامية بإقليم الحسيمة، عدة مشاكل وإكراهات، ما يجعل أمل تقليص حجم الأمية إلى نسب متدنية، بعيد التحقق، خاصة في إقليم يعاني استفحال الظاهرة وآفة الهدر المدرسي، وتبعات ذلك.

وسجلت مصادر مطلعة تراجعا ملحوظا في السنتين الأخيرتين في عدد المستفيدين من مختلف برامج محو الأمية بالمنطقة، معترفة بأن الأرقام الفعلية للمستفيدين لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

وعزت ذلك إلى عدم تخصيص أي اعتماد للبرنامج العام، ورفع التعويضات المؤداة عن كل مستفيد، دون رفع المبلغ الإجمالي للدعم، إضافة إلى ضعف انخراط الفاعلين في العملية، وضعف التسجيلات على مستوى القطاعات الحكومية، والحملة العامة للمؤسسات التعليمية.

ويتساءل العديد من المهتمين بالشأن التعليمي، عن السر في عدم إيلاء برنامج محو الأمية، الأهمية التي يستحقها، مؤكدين ضرورة وضع خطة وطنية حقيقية، تنصب حول الوقاية من الهدر المدرسي، ودعم إعادة إدماج التلاميذ الذين غادروا المدرسة، وذلك من خلال تقديم الدعم للتلاميذ المعرضين للمغادرة.

وطالب هؤلاء الجهات الوصية بإنجاز برنامج تربوي غير نظامي لأجل الأطفال الذين غادروا المدرسة، باعتبار المدرسة غير النظامية توفر لهم فرصة إنهاء دراستهم الابتدائية في دروس مبسطة.

واستغرب آخرون لعدم وضع المخطط الاستعجالي برنامج التربية غير النظامية ضمن أولوياته، وعدم إعارته الاهتمام لجانب يعد مهما في التربية والتكوين، مسجلين في الوقت نفسه غياب تعبئة محلية قادرة على جعل البرنامج ذاته يأخذ مساره الحقيقي، ويسير قطار الرفع من أهميته في سكته الصحيحة.

وشدد هؤلاء المهتمون على أن الواجب يفرض على السكان والوزارة والمسؤولين العمل بشكل جدي وحماسي على محو هذا العار، موازاة مع بعض المشاريع التنموية التي يعرفها إقليم الحسيمة في جميع المجالات. كما دعوا إلى تجاوز البيروقراطية وكل ما من شأنه أن يبطئ مسيرة بلادنا في هذا المجال، موضحين أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تحلى المتدخلون في هذا القطاع بالمرونة وبالمواطنة الحقة.

وأكد أحد الفاعلين التربويين بإقليم الحسيمة، أ ن التشتت السكاني بعدد من دواوير الإقليم، وعدم وجود فضاءات ملائمة لإنجاح العملية، وتشجيع التربية غير النظامية، فضلا عن غياب تشجيع الأسر لأبنائها من أجل العودة إلى الحجرات الدراسية، من أهم الإكراهات التي باتت تقوض مجهودات النيابة الإقليمية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، في إطار البرنامج ذاته، ملحا على ضرورة مواكبة عملية تفعيل وإخبار وتوعية وتضامن لبرنامج محو الأمية لإنجاحه.

وبات تنفيذ البرنامج بقرى الحسيمة، حيث تشكل النساء أكبر مستفيد منها، يصطدم بعدة مشاكل تحول دون لعب دوره كاملا في تقليص نسبة الظاهرة في صفوف السكان الذين يظل إقبالهم ضعيفا، مقارنة مع حجم تغلغل الأمية في أوساطهم.

وعبر العديد من مؤطري حملات محاربة الأمية بالمنطقة عن عدم رضاهم عن الظروف التي يعملون فيها والتعويضات التي يتلقونها نظير ذلك، وكذا عن قلقهم تجاه ما يعترضهم من معيقات إن في تسجيل المستفيدين أو ضمان مواظبتهم على الدراسة. كما اقترحوا برامج تحفيزية مادية ومعنوية للمستفيدين للحفاظ على المسجلين طيلة مدة البرنامج، وتخصيص اعتمادات إضافية للتكوين والتقويم والتتبع وتوسيع برنامج الإعداد الحرفي بالنسبة إلى المستفيدات، وإدماج المتفوقين في برامج التربية غير النظامية وفي مراكز التكوين المهني والتعليم النظامي.

جمال الفكيكي (الحسيمة)

فشل التربية غير النظامية بسبب غياب برامج موضوعية

عدد المستفيدين من المشروع بإقليم آسفي لا يتعدى 450 تلميذا

سجل عدد من المتتبعين والمهتمين بشؤون التربية والتكوين، تغييب التربية غير النظامية من المخطط الاستعجالي، مما يطرح العديد من التساؤلات حول هذا التغييب، في وقت تشير مجموعة من التقارير الوطنية والدولية، ومنها تقرير البنك الدولي الأخير، إلى أن الأمية والانقطاع عن الدراسة تعد أحد أبرز الاختلالات الكبرى التي يعانيها النظام التعليمي بالمغرب، حيث تصل نسبتها إلى نحو 40 في المائة، حسب الإحصائيات الرسمية، بما مجموعه نحو تسعة ملايين مغربي، بينهم أكثر من مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 9 و14 سنة خارج المدرسة.

ويعد إقليم آسفي أحد الأقاليم التي تعرف تفشي الأمية والهدر المدرسي، في وقت تعثر برنامج التربية غير النظامية في منتصف الطريق، ولم يصل إلى تحقيق الهدف المشود، بسبب غياب الدعم اللوجستيكي من جهة، وافتقار الوزارة إلى مخطط موضوعي من جهة ثانية، يؤكد مصدر نقابي، في وقت أشار فيه مصطفى أمازيغ، رئيس مصلحة الأمية والتربية غير النظامية بنيابة آسفي، في حديث لـ «الصباح»، أن الحصيلة المسجلة على الصعيد الإقليمي تبعث على الارتياح، مقارنة مع أقاليم أخرى.

وبلغة الأرقام، أوضح المسؤول ذاته، أن نيابة إقليم آسفي، تتوفر على 15 قسما للتربية غير النظامية بمعدل 30 تلميذا في كل قسم، وهو ما يعني استفادة 450 تلميذا من التربية غير النظامية بالإقليم، والذي تحتضنهم ثلاث جمعيات، فضلا عن دعم وزارة التربية الوطنية.

واعتبر مسؤول نقابي أن هذه الأرقام دون المأمول، «إذ أنه لا يمكننا أن نتحدث عن محاربة الأمية من خلال التربية غير النظامية، بـ 450 تلميذا على مستوى إقليم بكامله»، مشددا على أنه إذ تم التعامل مع الظاهرة بهذه الطريقة، فالأكيد أننا سنحتاج إلى أزيد من نصف قرن لتقليص الأمية.

وأشار أحد الفاعلين في مجال التربية والتكوين، في تصريح لـ «الصباح»، إلى أن وزارة التربية الوطنية، لا تتعامل مع ملف التربية غير النظامية، بالطريقة المطلوبة، وهو ما يستشف من خلال عدم صرف تعويضات رؤساء هذه المصالح (مصلحة الأمية والتربية غير النظامية)، منذ يناير من السنة قبل الماضية، رغم صدور القرار في الجريدة الرسمية والتوقيع عليه من قبل وزيري التربية الوطنية والمالية، في حين أن مجموعة من رؤساء المصالح لا يتوفرون على مكاتب خاصة ولا على تجهيزات يمكنها أن تساعدهم على لعب دورهم.

وأضاف المتحدث ذاته، أن من خلال هذه المعطيات، يمكن للمتتبع، أن يفهم معنى عدم إدراج التربية غير النظامية ضمن المخطط الاستعجالي.

ويرى محمد مقصيدي، أستاذ للتعليم الابتدائي، أنه في الوقت الذي وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، محاربة الأمية والتربية غير النظامية من بين أهدافه الكبرى، نرى أن المخطط الاستعجالي، لم يتطرق بالمرة إليها..».

وأضاف المتحدث نفسه، أن بعض الإطارات النقابية سبق أن أشارت إلى أن المخطط الاستعجالي، لا يعكس بصورة أوضح الإشكالات التي تتخبط فيها المدرسة المغربية، وأنه لم يقدم إجابات حقيقية على الإشكالات الميدانية، «وبالتالي فنحن أمام تجارب ليس إلا..».

من جهته، اعتبر محمد شهيد، نائب رئيس جمعية مديري التعليم الابتدائي بآسفي، أن محاربة الأمية تعد إلزاما اجتماعيا للدولة وتمثل عاملا محددا لرفع مستوى النسيج الاقتصادي، بواسطة تحسين مستوى الموارد البشرية لمواكبة تطور الوحدات الإنتاجية، غير أن عدم إدراج التربية غير النظامية ضمن المخطط الاستعجالي، يضع تعهدات الدولة بتقليص النسبة العامة للأمية إلى أقل من 20 في المائة، في أفق السنة المقبلة، في مهب الريح.

وخلص شهيد، إلى أن تحقيق مبتغى تقليص نسبة الأمية في أفق السنة المقبلة، ومحوها في أفق سنة 2015، يتطلب من الجهات المعنية، تبني إستراتيجية واضحة، تتوخى دعم الهيآت الوطنية لمحاربة الأمية المكلفة بتخطيط البرامج والإشراف على إنجازها، مع اعتماد اللامركزية واللاتمركز في الإنجاز بتشجيع الشراكة المحلية بين جميع المتدخلين، وتعبئة المؤسسات التعليمية والتكوينية والمنظمات غير الحكومية المعنية، وفعاليات المجتمع المدني، مع رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز هذا العمل على المستويين الجهوي والمحلي.

محمد العوال (آسفي)

بوادي الرشيدية تئن تحت وطأة الأمية والإهمال

النسبة بين نساء إملشيل تفوق 90 في المائة ودعوة إلى إعادة النظر في سن الاستفادة من برامج التربية غير النظامية

الأمية إحدى أخطر الآفات التي يعانيها إقليم الرشيدية، إلى درجة أنه لا يمكن لأية مقاربة تنموية أن تنجح فيه ما لم تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى، وتفكر بجدية في الحد منه واستئصاله، بما يخلق الظروف المناسبة لإدماج الفرد في محيطه، ويرفع أحد أكبر عوائق التنمية البشرية. سيما أنه لا محيد عن محاربة الأمية، وتعليم المواطن للإحساس بكرامته، وازدهار شخصيته، ليكون نافعا لنفسه وأسرته ومجتمعه، وقادرا على النهوض بأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في الحياة السياسية لبلده.

وإذا كانت الأرقام الرسمية تحدد النسبة العامة للأمية بهذا الإقليم في 40 في المائة من عدد السكان، فإن هذه النسبة تتفاوت من جماعة إلى أخرى، حسب المجال والجنس والسن، وهو ما يشكل تحديا يواجه المنطقة، رغم ما نفذ من برامج واتخذ من تدابير، سيما أن الظاهرة تبلغ الذروة بالعالم القروي والمناطق المهمشة، مثل جماعة إملشيل حيث تبلغ نسبتها، حسب آخر إحصاء للسكان والسكنى، 81 في المائة، تليها جماعة بوزمو بـ 77.7 في المائة، وأوترباث بـ 74.5 في المائة، وسيدي علي بـ 73.4 في المائة... هذا مع التأكيد أنها تستفحل في صفوف النساء أكثر منها في صفوف الرجال، إذ تتعدى 90 في المائة في صفوف نساء إملشيل وبوزمو وأوترباث، وتتعدى 80 في المائة في صفوف نساء أيت يحيى وأموكر وسيدي علي وزاوية سيدي حمزة والنزالة وأيت هاني...

وإذا كانت الفئات المستهدفة من برامج محو الأمية هي تلك البالغة 16 سنة فما فوق، فإن الجهات الرسمية وضعت لنفسها هدفا تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20 في المائة في أفق 2012، والقضاء شبه التام عليها في أفق 2015، بمساهمة المجتمع المدني ومجموعة من القطاعات الحكومية هي: النيابة الإقليمية للتربية الوطنية، والمندوبية الإقليمية للشؤون الإسلامية، والمندوبية الإقليمية للتعاون الوطني، والقوات المسلحة الملكية، والقوات المساعدة، والمندوبية الإقليمية للشبيبة والرياضة، والمؤسسة السجنية.

غير أن المتتبعين يشككون في إمكانية بلوغ هذا الهدف، سيما في ظل «تذبذب» الأرقام بين الارتفاع والانخفاض، إذ وصل عدد المستفيدين من برامج المجتمع المدني مثلا سنة 2004- 2005 زهاء 14280، بينما لم يتعد خلال الموسم السابق 2007- 2008: نحو 3016 مستفيدا! أما هذا الموسم، فعدد المستفيدين في حدود 3763 مستفيدا.

والملاحظة نفسها تنسحب على المستفيدين من البرنامج العام لمحو الأمية، حيث بلغ عدد المستفيدين خلال الموسم 2007- 2008 نحو 3745 بينما بلغ هذا العدد خلال سنة 2004- 2005 زهاء 9740 مستفيدا!!! وهذه الوتيرة غير كافية للقضاء شبه التام على الأمية سنة 2015، نظرا لحجم الظاهرة ولإشكالية الهدر المدرسي الذي يغذي باستمرار صفوف الأميين.

وهذا التذبذب بل التراجع عزاه بعض المتتبعين إلى انتقال ملف محو الأمية من «كتابة الدولة» إلى «وزارة التربية الوطنية»، الغارقة أصلا في بحر مشاكلها الخاصة، وإلى تقليص الاعتمادات التي أصبحت مخصصة لهذا القطاع، ما يحول دون تسطير مخططات متوسطة أو بعيدة المدى للقضاء على هذه الآفة، رغم أن نسبة الأمية مرتفعة، والنسيج الجمعوي نشيط بالمنطقة. وتأسف بعض من استقت «الصباح» آراءهم لعدم انخراط المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الإقليم في محاربة الظاهرة، مع العلم أن محاربة الأمية حلقة أساسية في مسلسل التنمية.

لذلك، دعت جهات حقوقية المسؤولين إلى الوفاء بالتزاماتهم، عبر اتخاذ كافة التدابير والإجراءات، وتسخير كل الوسائل والموارد الضرورية، التي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة واستئصالها، على نحو يتيح لكافة المواطنين والمواطنات بأن ينعموا بصورة متساوية ومتكافئة بمنتجات المعرفة والعلم، وأن يكونوا أعضاء فعالين في تدبير مصير بلادهم، وتنفيذ مقاربة وقائية جريئة للحد من الانقطاع المدرسي مرتكزة على اليقظة التربوية بالمؤسسات التعليمية.

كما دعا بعض المتتبعين إلى وقفة تأمل جادة بغية تشخيص العوائق والإكراهات، وتقييم المنجزات والبرامج، ورسم خطة إستراتيجية خاصة بالقطاع، ترفع فعالية برامجه، وتلائمها مع حاجيات المستفيدين من جهة، ومع السياق الاقتصادي والاجتماعي الخاص بهم من جهة أخرى، وتعزز عملية الإدماج المهني للمتعلمين، والأشخاص الذين خرجوا حديثا من دائرة الأمية، وتحفيزهم بمنحهم شهادات تعادل شهادات التعليم العمومي.

وكان الملتقى الإقليمي الأول لمحو الأمية والتربية غير النظامية، الذي انعقد مطلع الصيف الماضي بالرشيدية، أوصى بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتمويل برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية، وبتسطير برامج موازية مدعمة لضمان مواظبة المستفيدين، كما أوصى بالتأطير والتكوين المستمر بالنسبة إلى المكونين والمنشطين، وإعادة النظر في السن المتعلق بالتربية غير النظامية ورفعه إلى سن 18 سنة، وإجراء بحث ميداني للتصدي لأسباب الانقطاع عن الدراسة وتبسيط مسطرة الإدماج في التعليم النظامي وكذا في مؤسسات التكوين المهني لتشجيع المستفيدين على الاستفادة من هذه الخدمات وتبني المقاربة الوقائية بدلا من المقاربة العلاجية في تدبير ملف محاربة الأمية والتربية غير النظامية، من خلال تفعيل برنامج الدعم التربوي وخلق حوافز لاستقطاب المستفيدين والمستفيدات والبحث عن برامج موازية، وخلق مراكز التكوين المهني التابعة للبرنامج بالعالمين الحضري والقروي، وتقريبها من المستفيدين، وخلق مراكز استماع، ورفع قيمة منحة المؤطر والمشرف. وكل هذا رهنه البعض بتفعيل ما جاء في التصريح الحكومي بخصوص إحداث «الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية» الكفيلة وحدها، حسبه، بالنهوض بهذا القطاع.

علي بنساعود (الرشيدية)